

الافضل ان يرمى فيها بعد الزوال فان رمي قبله جاز فحمل  
 المرفوع من فعله صلى الله عليه ولم علي اختيار كما ذكره  
 صاحب المنتقى والكافي والمبايع وعندها وهو خلاف  
 ظاهر الرواية وفي المسئلة رواية اخرى هي بينهما  
 جماعة لكنها مختصة باليوم الثاني من ايام التشريق  
 لما في امر غنياتي واما اليوم الثاني من ايام التشريق فهذه  
 كاللوم الاول من ايام التشريق لكن لو اراد ان يفرض  
 في هذا اليوم لم ان يرمى قبل الزوال وان رمي بعده  
 فهو افضل وانما يجوز الرمي قبل الزوال لمن لا يريد  
 النفر كذا روي الحسن عن ابي حنيفة والوقت المسنون  
 في اليومين يمتد من الزوال الي غروب الشمس ومن  
 الغروب الي طلوع الغي وقت مكره اتفاقا واذا طلع  
 الغي اي صبح الرابع فقه فانه وقت الاداء اي عند  
 الامام خلافا لهما وبقي وقت القضا اتفاقا الي آخر  
 ايام التشريق فلو اخذ الرمي عن وقته المعين له في  
 كل يوم فعليه القضا الجبل وهو لزوم الدم وينفذ  
 وقت القضا بغروب الشمس من الرابع ووقت الرمي

لليوم

لليوم الرابع من طلوع الغي الي الغروب اما ان ما قبل الزوال  
 وقت مكره وما بعده مستوف **وفي** المبايع مستحب ولم  
 يذكر الكراهة قبله وهذا عند الامام **واما** عندهما فلا يجوز  
 قبل الزوال في اليوم الرابع اعتبارا بما قبله ولو لم يرم  
 يوم الغي او الثاني او الثالث رواه في اليوم الرابع الليالي  
 المختلة اي السنة لكل من الايام الماضية ولا سيما عليه سوي  
 الاساءة لتوكر السنة ان لم يكن بعد ولو لم يرم في الليل  
 اي من ليالي ايامها الماضية اذ رواها في المنها وقضا اي  
 اتفاقا وعليه الكفاية اي ادم عند الامام ولا سيما عليه  
 عندهما ولو اخذ رعي الايام كلها الي الرابع مثلا فحضاها  
 كلها فيه اتفاقا وعليه الجرا اي عنده وان لم يعرض حتى  
 عزبت الشمس منه اي في اليوم الرابع فان وقت القضا  
 وسقط الرمي لذهاب وقته وعليه دم واحد اتفاقا اه  
**فصل** واذا كان اليوم الثاني وهو يوم القر رعي  
 الجراد الثلاث بعد الزوال على الصحيح من الاقوال  
 وتقدم صلاة الظهر على الرمي ويبدأ بالجمرة الاولى  
 وجوبا وهو الاحوط او سنة وعليه الاكثر فيما يتها من

Copyright © King Saud University